

وزارة التجارة والصناعة

(قطاع التجارة الداخلية)

قرار وزارى رقم ٤٣ لسنة ٢٠٠٩ «بالتفويض»

باعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة الجيزة للعام المالى ٢٠٠٧

رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المادة (٣٢) من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ والمعدل بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ الصادر فى ٢٠٠٢/١/٣١ ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض بالاختصاصات ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة الجيزة جلسة ٢٠٠٩/٣/٨ باعتماد الحساب الختامى للغرفة عن العام المالى ٢٠٠٧ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠٠٩/٧/٦ ؛

قرر:

مادة ١ - اعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة الجيزة عن العام المالى ٢٠٠٧ حيث بلغت جملة الإيرادات مبلغ ١١٧٧,٠٧ ج (فقط خمسة عشر مليوناً ومائة وواحد ألف ومائة وسبعة وسبعون جنيهاً وسبعة قروش لا غير) وبلغت جملة المصروفات مبلغ ٣٢٦,٩٨٤,٧٠ ج (فقط ثلاثة ملايين ومائتان وستون ألفاً وتسعمائة وأربعة وثمانون جنيهاً وسبعون قرشاً لا غير) وبلغت زيادة الإيرادات عن المصروفات مبلغ ١١٨٤,١٩٢,٣٧ ج (فقط أحد عشر مليوناً وثمانمائة وأربعون ألفاً ومائة واثنان وتسعون جنيهاً وسبعة وثلاثون قرشاً لا غير) أضيفت إلى الاحتياطى العام الذى بلغ فى ٢٠٠٧/١٢/٣١ مبلغ ٥٦٣٩٧٨٧٧,٧٥ ج (فقط ستة وخمسون مليوناً وثلاثمائة وسبعة وتسعون ألفاً وثمانمائة وسبعة وسبعون جنيهاً وخمسة وسبعون قرشاً لا غير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً فى ٢٠٠٩/٧/٦

رئيس قطاع التجارة الداخلية

لواء دكتور / محمد أبو شادى